Distr.: GENERAL

E/ECA/ ARCW/8/11
15 December 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المؤتمر الإقليمي الأفريقي الثامن المعني بالمرأة (بيجين +15سنة)

19–20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009
بانجول ، غامبيا

إعلان بانجول بشأن استراتيجيات التعجيل بتنفيذ منهاجي عمل داكار وبيجين

من الالتزام إلى العمل

نحن الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن قضايا الجنسين وشؤون المرأة، المجتمعين في بانجول (غامبيا) يومي 19 و 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 من أجل استعراض تنفيذ منهاجي عمل داكار وبيجين بعد 15 عاماً من اعتمادهما في إطار الشعار العام للمؤتمر: "*من الالتزام إلى العمل*" ؛

استناداً إلى استعراضي منهاجي عمل داكار وبيجين في عامي 1999 و 2004 اللذين أفضيا إلى اعتماد خطط عمل دون إقليمية ووطنية لمعالجة أوجه التفاوت بين الجنسين، واللذين أكدا الحاجة إلى وضع استراتيجيات تشاركية لا إقصائية تراعي الفوارق بين الجنسين للحد من الفقر وتهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة، مع التركيز على تحديد ووضع وتنفيذ الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسات؛

وإذ نعترف بالتقدم المحرز ، ولاسيما في تمثيل المرأة في مواقع صنع القرارات والتكافؤ بين الجنسين في التعليم،

وإذا نؤيد نتائج واستنتاجات وتوصيات استعراض تنفيذ منهاجي عمل داكار وبيجين بعد 15 عاماً من اعتمادهما، التي توصلت إليها دورة الخبراء التي عقدت في الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 في بانجول، غامبيا، خلال المؤتمر الإقليمي الأفريقي الثامن المعني بالمرأة (بيجين +15 سنة)، والتي تؤكد أن التقدم في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر اتسم بالتفاوت؛

وإذ نسترشد بالإعلانات والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها إعلان الألفية لعام 2000، والتي تهدف إلى تشجيع وتعزيز تمكين المرأة والتعجيل بتحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين كجزء من حقوق الإنسان العامة؛

وإذ نقر بأوجه الترابط القائمة بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

وإذ ننوه باجتماع خبراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن قضايا الجنسين وشؤون المرأة؛ ونحيط علماً بنتائج الاجتماع التشاوري للمنظمات غير الحكومية للمرأة الأفريقية الذي عُقد على هامش المؤتمر الإقليمي الأفريقي الثامن المعني بالمرأة (بيجين +15سنة)؛

وإذ يساورنا القلق لما يمكن أن تحدثه التحديات الجديدة المتمثلة في تغير المناخ وتدهور البيئة وأزمات الأغذية والطاقة والأزمات المالية والاقتصادية وتفاقم الاتجار بالنساء والهجرة من آثار سالبة على التقدم المحرز في هذا الصدد؛

وإذ ندرك أنه يمكن إحراز التقدم في تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق معالجة الأسباب الهيكلية والعميقة لعدم المساواة بين الجنسين من خلال سن وإنفاذ صكوك دستورية وقانونية، تأخذ في الاعتبار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة بأفريقيا واتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، مثل بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن القضايا الجنسانية والتنمية؛

واقتناعاً منا بضرورة إنشاء وتعزيز آليات مؤسسية لتعميم المنظور الجنساني والميزنة على أساس مراعاته في جميع السياسات والبرامج، انطلاقاً من رؤية إنمائية تتمحور حول البشر، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة؛

وإذ نؤكد الأهمية الحاسمة للمبادئ والأهداف والمقاصد الواردة في منهاجي عمل داكار وبيجين من أجل النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أفريقيا، مما يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإذ نشدد على أهمية القيادة الملتزمة والفعالة على جميع المستويات ودور المرأة والرجل في تشجيع التغيرات اللازمة في المواقف والسلوكيات والممارسات التي تحد من حقوق المرأة والفتاة وقدراتهما وتعيق سبل استفادتهما من الفرص المتاحة؛

وإذ نشجّع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والأجهزة النظامية دون الإقليمية الأخرى على المشاركة الكاملة في تنفيذ ورصد منهاجي عمل داكار وبيجين؛

وإذ نقدّر أهمية خلق الشراكات مع جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك وزارات المالية والتخطيط الاقتصادي وغيرها من الوزارات المختصة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والتنظيمات العمالية وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والمؤسسات البحثية والأكاديمية والحكومات المحلية ووسائط الإعلام والمجتمع الدولي فضلاً عن الرجال والأولاد، وندعوهم إلى مواصلة دعم الجهود الوطنية لمعالجة مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاجي عمل داكار وبيجين واعتبار المرأة قوة دفع إستراتيجية؛

1 - *نؤكد* التزامنا بالتنفيذ الكامل للاتفاقات والمبادرات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تتماشى أهدافها مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاجي عمل داكار وبيجين والأهداف الإنمائية للألفية.

2 - *نلتزم* باستنفار ومضاعفة جهودنا لتعبئة الموارد اللازمة وتحسين الاستراتيجيات الوطنية وتعزيز الموارد المؤسسية والمالية والبشرية للتعجيل بتحقيق أهداف منهاجي عمل داكار وبيجين فضلاً عن الأهداف الإنمائية للألفية من الآن وحتى عام 2015.

3 - *نلتزم* بتركيز عملنا على المجالات الإستراتيجية التالية:

1 - التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق الحد من الفقر وخلق فرص العمل والحماية الاجتماعية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

1-1 تعزيز التمكين الاقتصادي المستدام للمرأة عن طريق كفالة وإنفاذ حقها وسبل حصولها في الوقت المناسب على المعلومات ذات الصلة والتدريب وملكية موارد الإنتاج والسيطرة عليها؛ وتعزيز مزاولة الأعمال الحرة وخلق فرص العمل للمرأة عن طريق تنمية المهارات والأعمال التجارية، وتحسين تأهيلها للعمل، وتحسين الإنتاجية الزراعية للمرأة الريفية عن طريق توفير التكنولوجيات المتقدمة والمناسبة لها.

2-1 رعاية الاستقلال الاقتصادي للمرأة في مرحلة مبكرة من حياتها عن طريق اعتماد نهج شامل وكفالة إمكانية حصول الشابات وخاصة المعاقات، على التعليم الثانوي والجامعي والتدريب المهني، بما في ذلك الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلوم والتكنولوجيا، ومنح الحوافز واتخاذ تدابير للحماية الاجتماعية لتخفيض معدل انقطاع البنات عن الدراسة، لاسيما الفقيرات والمراهقات الحوامل، وحماية الطفلة من العنف والزواج المبكر وبالإكراه،

3-1 تطوير وتعزيز نظم الرصد والتقييم والمعلومات، فضلا عن القدرات فيما يتعلق بتحليل الروابط بين نوع الجنس والتنمية الاقتصادية عن طريق التركيز على جمع البيانات مفصلة حسب الجنس وإنتاجها وتحليلها ونشرها؛ وإجراء دراسات بشأن القطاعات الرسمي وغير الرسمي والزراعي.

2 – السلم والأمن والتنمية

1-2 تطوير وتنفيذ خطة عمل شاملة تشمل الأخذ بالقرارات والبروتوكولات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2000)1325 و(2008)1820 و(2009)1888 و(2009)1889 بشأن المرأة والسلام والأمن؛ والدعوة إلى إجراء التغيير باستخدام وسائط الإعلام وقنوات الاتصالات التقليدية؛ وإجراء إصلاحات في النظام القانوني والقضائي ومؤسسات الأمن؛ والبحوث؛ واعتماد نظام للإنذار المبكر؛

2-2 تعزيز بناء القدرات والتعلم من الأقران في منع الصراعات وحلها، وفي مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان لفائدة المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين والنساء والرجال والشباب ووسائط الإعلام وخدمات الأمن والهيئات القضائية وزعماء المجتمع المحلي؛

3-2 اعتماد تدابير مثل توفير الدعم النفسي وإنشاء صناديق لجبر الضرر والتعويض وذلك لضمان إعادة الإدماج الكامل للضحايا وإعادة تأهيلهم، وتعزيز إعادة الإدماج الفعال للمحاربين السابقين وتعزيز حماية ومساعدة اللاجئات والنساء والأطفال المشردين داخليا والعائدات، وحماية البنات والنساء من الاتجار بهن.

3 - العنف ضد المرأة

اعتماد وتنفيذ خطة متعددة القطاعات لمعالجة العنف القائم على أساس نوع الجنس، في إطار حملة الأمين العام للأمم المتحدة المعروفة باسم "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة والبنت"، مع إيلاء اهتمام خاص لعنصرها الأفريقي، واستناداً إلى الإجراءات التالية:

'1' سن وتعزيز قوانين لمعالجة العنف ضد المرأة، والتعبئة الاجتماعية، بما في ذلك شن حملات لا تتسامح مطلقاً مع العنف ضد المرأة؛ ومحو الأمية، بما في ذلك محو الأمية القانونية والوظيفية للمرأة والرجل، فضلاً عن تعليم البنات والنساء؛ والشراكة مع المجتمع المدني؛ وتوفير الدعم الاجتماعي لضحايا العنف وتعويضهم ؛ وإنشاء و/أو تعزيز شبكات المحاميات؛ وتوفير الدعم النفسي للنساء اللائي يتعرضن للعنف، واتخاذ إجراءات موجهة للرجال والأولاد كي يصبحوا عوامل للتغيير وشركاء فيه.

'2' بناء القدرات، بما في ذلك تدريب وكلاء إنفاذ القانون وموظفي الخدمات الصحية على تطبيق وإنفاذ القوانين والسياسات ذات الصلة بصورة فعالة؛ وتقديم الدعم الملائم لمؤسسات الرعاية الاجتماعية والشرطة والهيئة القضائية؛ وتحسين خدمات التوعية، لاسيما على صعيد المجتمع المحلي، وتوعية البرلمانيين.

'3' إدماج آليات الرصد والتقييم في خطط العمل دون الإقليمية والوطنية على أساس إجراء دراسات متعمقة بشأن الأسباب الهيكلية للعنف ضد المرأة. ووضع المؤشرات ذات الصلة وتحديد خط الأساس وإجراء الدراسات الوطنية بشأن مدى انتشار العنف ضد المرأة للمساعدة في قياس التقدم المحرز وكفالة المساءلة.

4 - تمثيل ومشاركة المرأة في جميع ميادين صنع القرار

4-1 اعتماد وتنفيذ تدابير للعمل الإيجابي، وتحديداً تخصيص حصص تكفل التكافؤ بين الجنسين، وإنشاء آليات مؤسسية تدعمها موارد كافية لزيادة تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار، على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وبالاستناد إلى ضمانات دستورية وأحكام تشريعية تتعلق بالتكافؤ بين الجنسين.

4-2 إصلاح النظم الانتخابية والإجراءات الداخلية لاختيار القيادات في القطاع العام ولدى الأحزاب والمنظمات السياسية لزيادة مشاركة المرأة فيها، وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص على أن تراعي المنظور الجنساني على نحو أفضل، وتعمل على تعزيز التكافؤ بين الجنسين في ميادين القيادة وصنع القرار.

4-3 وضع برامج لتعزيز القدرات بغرض تغيير الاتجاهات والتصورات الاجتماعية والثقافية السلبية إزاء قيادة المرأة، وتعزيز الربط الشبكي والتعاون فيما بين المجموعات النسائية وتعزيز الاتصالات بين الأجيال.

4-4 كفالة تحمل المسؤولية والخضوع للمساءلة على أعلى المستويات القيادية، في القطاعين العام والخاص، وبالاستعانة بنظم الرصد والتقييم مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، عند الاقتضاء، ومشاركة وسائط الإعلام والمجتمع المدني.

4-5 دعم وتوطيد التضامن بين النساء لدعم المرشحات لمناصب عليا على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

5- الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز

5-1 تعزيز النظم الصحية باتخاذ تدابير وتقديم حوافز للاحتفاظ بالموظفين الطبيين؛ والحد من هجرة ذوي الكفاءات؛ وتدريب مقدمي الخدمات الصحية من المستوى المتوسط وتيسير وجودهم في المناطق الريفية؛ والترويج لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية بهدف معالجة نتائج الإجهاض غير المأمون؛ وتقديم الثقافة الجنسية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية للشباب؛

5-2 خفض معدل الوفيات النفاسية بمقدار الثلثين بحلول عام 2015 عن طريق الإدارة المجتمعية الفعالة والمنسقة للتدخلات المتصلة بالحمل وزيادة توفر خدمات رعاية التوليد في الحالات الطارئة والقابلات الماهرات خلال فترة الحمل والوضع وما بعد الوضع ، كما أكدت على ذلك حملة الاتحاد الأفريقي لعام 2009 بشأن التعجيل بخفض معدل الوفيات النفاسية في أفريقيا.

5-3 إعادة تنظيم الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة باعتبارها أولوية إنمائية لزيادة فرص الحصول على خدمات تنظيم الأسرة لا سيما في المناطق الريفية، استناداً إلى نهج تراعي الاعتبارات الثقافية وتعبئة المجتمع المحلي ومشاركة الرجل؛ وكفالة تخصيص الميزانيات الكافية لمواصلة وتوسيع خدمات صحة الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة وكذلك الوقاية من ناسور الولادة والكشف المبكر عن سرطان الجهاز التناسلي على جميع أصعدة نظم الرعاية الصحية الخاصة بالولادة؛

5-4 تعميم المنظور الجنساني في خدمات صحة الأمومة والطفولة المتكاملة، بما في ذلك الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفي البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، لمعالجة أوجه الضعف لدى النساء والفتيات وكفالة إمكانية حصولهن على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية وتيسير فرص الحصول على الواقيات (العوازل) الخاصة بالإناث والذكور واستخدامها.

6 - تغير المناخ والأمن الغذائي

1-6 وضع سياسات تراعي المنظور الجنساني بشأن تغير المناخ مع التركيز على الزراعة وإدارة موارد المياه والطاقة، واستخدام وإدارة الأحراج، علاوة على وسائل المواصلات ونقل التكنولوجيا بهدف تحسين الأمن الغذائي

2-6 وضع سياسات وبرامج زراعية لمعالجة الأثر المتمايز لتغير المناخ، وخاصة على النساء؛

3-6 دعم إدماج نوع الجنس في البحوث العلمية الحالية والمستقبلية بشأن تغير المناخ، مع التركيز بشكل خاص على جمع واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وإقامة شبكات لتقاسم المعلومات والتعلم من الأقران على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛

4-6 دعوة مؤتمر كوبنهاغن المعني بتغير المناخ الذي سيعقد قريباً إلى أخذ الأبعاد الجنسانية في الاعتبار على نحو كامل واتخاذ تدابير تراعي المنظور الجنساني.

7- تمويل أنشطة المساواة بين الجنسين

1-7 إضفاء الطابع المؤسسي على الميزنة التي تراعي نوع الجنس وتتفق مع الأولويات الإنمائية الوطنية وبرامج الحد من الفقر لدعم تمويل أنشطة المساواة بين الجنسين على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

2-7 استحداث آليات تمويل، تشمل إيجاد مصادر بديلة للتمويل، وكفالة توزيع الأموال على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وتخصيص مجموعة حوافز تشجيعية موجهة للمرأة ورصد الاستخدام الفعال للتمويل وأثره على تحقيق المساواة بين الجنسين.

3-7 وضع برامج لبناء القدرات من أجل التدريب والإرشاد لفائدة البرلمانيين والسلطات الحكومية بشأن الميزنة التي تراعي نوع الجنس.

4-7 تعزيز الآليات الجنسانية الوطنية بتحويل مراكز التنسيق الجنسانية إلى أفرقة جنسانية تؤدي وظائف التخطيط والميزنة والتنفيذ والرصد لتعميم منظور المساواة بين الجنسين في جميع أنشطة الوزارات على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

باتخاذنا للإجراءات السابقة:

'1' ندعو حكوماتنا إلى تخصيص موارد كافية للتعجيل بتنفيذ منهاجي عمل بيجين وداكار.

'2' ندعو شركاءنا الدوليين الثنائيين ومتعددي الأطراف، بما فيهم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إلى تقديم الدعم التقني والمالي الملائم لجهودنا الإنمائية وإلى الانتقال على وجه السرعة للوفاء بالتزاماتها الناجمة عن خطة عمل أكرا بشأن فعالية المعونة؛

'3' ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى تعزيز عملياتها في مجال التنسيق والمواءمة المتعلقة بتنفيذ الأولويات المحددة في هذا الإعلان الوزاري، بما في ذلك تسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات؛

'4' ندعو كذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا إلى القيام سنوياً برصد التقدم المحرز في تنفيذ البرامج والخطط الإنمائية ذات الصلة ورفع تقارير بذلك، وضمان إدراج متابعة منهاجي عمل داكار وبيجين في خطة عمل لجنة المرأة والتنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

'5' ندعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى التنفيذ السريع لقرار الجمعية العامة A/RES/63/311 المتعلق بإنشاء كيان جديد للشؤون الجنسانية عن طريق إدماج أربعة كيانات هي: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة في الأمم المتحدة ، ومكتب المستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وذلك كي يتسنى للبلدان الحصول على الدعم التقني والمالي اللازم لتحقيق المساواة بين الجنسين.

وفي إطار الاستعداد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمنهاجي عمل داكار وبيجين، سوف نجري تقييماً لتنفيذهما، واضعين في الاعتبار الإجراءات ذات الصلة التي سيتم اتخاذها؛

ونتعهد بوضع التزاماتنا موضع التنفيذ بغرض بلوغ أهدافنا الإنمائية في غضون السنوات الخمس القادمة.